مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

AL-Muradi's Hypothetical Dialogue on presenting Accusatives over Their Factors: The object of the Subject, the State and the Distinguishing, as a Model.

Assistant-Lecturer. Mohammad Shaker Mahmoud Jassem. AL-Anbar University – Faculty of Education for Human Sciences .
muh23h2013@uoanbar.edu.iq/ 07816158551
Prof. Dr. Abdullah Hamid Hussein
AL-Anbar University – Faculty of Education for Human Sciences .
Abdullah.Hameed@uoanbar.edu.iq/07819955444

Abstract: Our study examines the hypothetical dialogue style used by grammarians, including AL-Muradi in his book (Tawdih AL-Maqasid wa AL-Masalik) Explaining Purposes and Paths, which is also known by the term (AL-Fanqala), derived from the phrase "If you say... I say". The purpose of using this style was to raise grammatical or morphological issues and other issues to present academic material. Its goal is to alert readers by posing hypothetical educational questions that enhance understanding and provide adequate answers. It also develops an analytical nature and expands meaning in the learner by presenting and discussing various issues. Among the first to use this art was Sibawayh (d. 180 AH). Therefore, it became necessary to delve into the study of AL-Muradi's dialogue style and learn how he presented, analyzed, and discussed grammatical issues, especially since he relied on Qur'anic texts, the prophet's hadith, Arab poetry, and proverbs to prove the preponderant opinion. The study then concluded with a conclusion that summarized the results reached.

Keywords: (AL-Muradi, hypothetical dialogue, presenting accusatives and their, grammatical).

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

الحوار الافتراضي للمرادي في تقديم المنصوبات على عواملها (المفعول له، الحال، التمييز)، أنموذجًا.

م.م. مُحَمَّد شاكر محمود جاسم المحمدي
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار.
muh23h2013@uoanbar.edu.iq/ 07816158551
أ.د. عبدالله حميد حسين الدليمي
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الأنبار.
Abdullah.Hameed@uoanbar.edu.iq/07819955444

الملَّخص:

تبحث دراستنا في أسلوب الحوار الافتراضي الذي استخدمه علماء النحو، ومنهم المرادي في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك)، الذي عُرف أيضًا بمصطلح (الفنقلة) المشتقة من عبارة "فإنْ قلت...قلت"، الذي كانت الغاية من استعمال هذا الأسلوب هو إثارة المسائل النحوية أو الصرفية وما سواهما لعرض المادة العلمية، الهدف منه تنبيه القرّاء عن طريق طرح أسئلة افتراضية تعليمية تعزز الفهم، وتقدّم الإجابات الوافية عليها، كما تنمي طابع التحليل وتوسيع المعنى لدى المتعلم من خلال طرح القضايا المختلفة ومناقشتها، ومن الأوائل الذين استخدموا هذا الفن سيبويه(ت١٨٠هـ)، فصار لزامًا الخوض في دراسة أسلوب الحوار للمرادي، ومعرفة كيفية عرضه وتحليله ومناقشته للمسائل النحوية، ولاسيما أنّه اعتمد فيها على النصوص القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب وأمثالهم لأثبات الرأي الراجح، ثمّ انتهى البحث بخاتمة أوجزت النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: (المرادي، الحوار الافتراضي، تقديم المنصوبات، عواملها، نحوية).

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

الحوار الافتراضي للمرادي في تقديم المنصوبات على عواملها (المفعول له، الحال، التمييز)، أنموذجًا.

م.م. مُحَمَّد شاكر محمود جاسم المحمدي
أ.د. عبدالله حميد حسين الدليمي
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الأنبار

المقدمة

الحمدُ لله حمدًا طيبًا كثيرًا، وأفضل الصلاةِ وأتمُّ التسليم على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمّدٍ –صلى الله عليه وسلم– وعلى آلهِ وأصحابه أجمعينَ، وبعد:

يهتم البحث بدراسة المسائل النّحوية التي يثيرها المرادي عن طريق حواراته الافتراضية في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك)، إذ يطرح المسألة بهذا الأسلوب الذي يعد منهجية متبّعة لديه؛ ليبين المواضع المتفق والمختلف عليها في كل باب، ثمّ يحللها ويناقشها باختصار، لينتهي منها بترجيح غالبه يتوافق مع مذهب البصريين، ويعرض البحث مجموعة من المسائل النّحوية التي أشار إليها المؤلف بطريقة الحوار، ونذكرها من غير زيادة أو نقص، ليتمّ تحليلها ومناقشتها، وذكر آراء النحويين وأصحابها، وتأصيل حججهم وأدلتهم فيها، ثمّ ذكر رأي صاحب الكتاب، وبيان الراجح منها فيما نراه، مستندًا إلى ذكر البراهين والأدلة ما أمكن.

ونذكر أمرًا آخر ما تناوله المرادي من الدقة فيما نقله عن العلماء الذين سبقوه، والكيفية التي استخدم فيها المصطلحات النّحوية من المدرستين البصرية والكوفية، متمثلة بالآراء والترجيحات والتعليقات وبعض التنبيهات، يضاف إلى عنايته وميله إلى تتبع المذهب الذي يتوافق مع رؤيته، وما يدعم حجته، وبعد هذا الموجز عرض لأهم المسائل– التي صارت في هذا البحث– في مبحث واحد في تقديم المنصوبات على عواملها، وفيه ثلاثة مطالب، وعلى النّحو الآتي:

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

المطلب الأول: تقديم المفعول له على عامله.

المفعول له، أو ما يسمى (المفعول لأجله)، أو(المفعول من أجله)، وهو مصدر مفهم لعلة، ويصح السؤال عنه بـ(لِمَ)، نحو: لِمَ ضربته؟ الجواب: (ضربتهُ تأديبًا)[١].

وقد أشار المرادي في حواره الافتراضي إلى مجيئه متقدمًا على ناصبه قائلًا: فإنْ قلت: هل يمكن أن يتقدّم المفعول له على عامله؟

قلت: جائز تقديمه سواء أكان منصوبًا أو مجرورًا[٢].

والنّحاة منقسمون إلى من يجيز تقديم المفعول له سواء أكان منصوبًا أو مجرورًا، وهو مذهب الجمهور، وإلى المانعين وهو مذهب ثعلب ومن تابعه، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

المذهب الأول المجيزون: ويرون أنّ المفعول له يمكن تقديمه على ناصبه، الفعل أو ما جرى مجراه إنْ لم يعترضه ما يمنع ذلك، ويكون التقديم في حالة نصبه أو جره، فتقول في تقديمه بالنّصب:(طمعًا زرتك)، وفي الجر:(للطمعِ زرتك)، والذي لزمته اللام يُقوى بها عند التقديم، و يجوز تركها لقوة العامل، نحو: (للطمعِ زرتك)، ويتقدّم مع (أمّا)، نحو:(أمّا تأديبًا فأنا أضربك)، فجاز هنا أنْ يكون الناصب الفعل الذي دلّت عليه (أمّا)، وحذف الفعل هنا سماعا[٣].

أصحابه: الذين قالوا بهذا الرأي هم جمهور النّحاة ومنهم ابن جنّي، وأبو البركات الأنَّباري، والشلوبين، وابن مالك، وأبو حيّان، وناظر الجيش، والشاطبي، والسيوطي[٤]، وآخرون.

قال ابن جنّي:" والمفعول له يجوز تقديمه على ناصبه الفعل، نحو قولهم: (طمعًا زرتك، ورغبةً في مصاهرتك قصدتك)[٥].

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ١/ ٥٨٢، وأوضح المسالك:٢/ ٢٢٥، وشرح الآجرومية للأزهري: ٢٤١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٦٥٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٣٨٨، والتذييل والتكميل: ٧/ ٢٤٦.

(٤) ينظر: الخصائص:٢/ ٢٨٥، وأسرار العربية: ١٤٩، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ١٠٨٢، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٣٨٨، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٨٨٨، والمقاصد الشافية: ٣/ ٢٧٩، وهمع الهوامع: ٢/ ١٠١.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٥.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

التأصيل: الأصل في المفعول له التأخير، لكنّهم أجازوا تقديمه على ناصبه الفعل، أو الذي جرى مجراه إنْ لم يكن هناك ما يعترض هذا التقديم، وجوّزوا ذلك كما جوّزوه مع المفعول معه(١).

وحجتهم في هذا أنّ العامل يتصرف في نفسه، فكذلك إنّه يتصرف في معموله، والمفعول له يشبه الظرف في تقدير الحرف، أمّا إنْ كان هناك ما يمنع ذلك، فيكون تقديمه محصورًا في الشعر للضرورة(٢)، واستشهدوا على وقوعه متقدمًا على العامل فيه بقول الشاعر(٣):

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلَى البِيْضِ أَطْرَبُ وَلا لَعِبًا مِني وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ.

الشاهد في هذا البيت تقديم المفعول له (شوقًا) على ناصبه (أطربُ)(٤)،وقال الآخر(٥):

فَما جَزَعًا وَرَبِّ النَّاسِ أَبْكِي وَلا حِرْصًا عَلى الدُّنْيا اعتِرانِي.

الشاهد فيه قدّم المفعول له (جزعًا) على ناصبه الفعل(أبكي)، وذكر أبو حيّان أنّه قدّمه على عامله وهو ليس بعامل معنوي(٦).

وقد قال ابن السراج فيما ذكر من تقديم المفعول له عند العرب قوله:" ويدلك على أنّ العرب لم تُجرِ المفعول له والمفعول معه مجرى الظروف في تصرفها إعرابيًا أو وضعها موضع الفاعل؛ لأنَّ ذلك اتساع لهم فيها، فإنّ هذه المفعولات وجدت كلها تُقدّم وتُؤخر، وكذلك توضع موضع الفاعل، وتبتدأ بها ويخبر عنها سوى أشياء مخصوصة، والفرق بينهما أنّه لا يجوز أنْ تحذف الواو في قولك:(ما عملت وأباك)، كما يجوز

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٤٩، والتذييل والتكميل: ٧/ ٢٤٦.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ١/ ٢٧٨، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٦٤.

(٣) من بحر الطويل، للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح فيه آل النبي مُحَمَّد –ﷺ– شرح هاشميات الكميت : ٤٣، الخصائص: ٢/ ٢٨١، شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٣٩، شرح شواهد المغني:١/ ٣٤، المطالع السعيدة: ٤٠١.

(٤) ينظر: التذيل والتكميل: ٧/ ٢٤٦، وشرح شواهد المغني: ١/ ٣٥.

(٥) من بحر الوافر، قال أبو حيّان البيت لجحدر بن مالك، التذييل والتكميل:٧/٢٤٦، الدرر اللوامع: ١/٤٢٣، شرح التسهيل للمرادي: ٤٧٥، همع الهوامع: ٢/ ١٠١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٧/ ٢٤٦، والدرر اللوامع: ١/٤٢٣.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

حذف لام الجر في:(عملت ذاك حذارَ الشرِّ)، المقصود:(لحذار الشّر)؛ فلو سقط حرف الجرّ فلن يلتبس، ولو أسقطت الواو لالتبس الأمر"[١].

والذي ذكره ابن السراج وابن جني يدلك على مجيء المفعول له مقدمًا على عامله عند العرب ومألوف لديهم، كما أنّ الدكتور إبراهيم بركات ذكر ذلك، قائلًا: يمكن تقدّم المفعول له على فعله ما لم يكن هناك مانع يمنع تقديمه، نحو: ابتغاءَ الخيرِ زرتُكَ[٢].

المذهب الثاني المانعون: هم الذين لا يجيزون تقديم المفعول له على ناصبه، وإنّ الفعل المتصرف لا تكفي صفة تصرفه أنْ تجعل معموله المفعول له يتقدم عليه.

أصحابه: الذين قالوا بهذا الرأي هم ثعلب من الكوفيين ومن تابعه، هذا ما ذكره ابن الصائغ وأبو حيّان والسيوطي[٣]، إلا أنني لم أجد ما يثبت ما ذكروه في كتب ثعلب، إلا أنّه قد ذكر في مواضع من كتابه مجالس ثعلب أنّ المفعول لا يتقدّم على فعله[٤]، ولعل ذلك فيه إشارة إلى ما جعل غيرَه يتخذ منه تعليلا على عدم موافقتهم لتقدّم المفعول له على فعله.

والذي يبدو في هذه المسألة أنّ الرأي الثاني مردود عليه، وخير ما يؤيد هذا الكلام ما استشهد به أصحاب المذهب الأول من السماع شعرًا ونثرًا، فإنّه دليل على جواز تقديمه على فعله أو ما جرى مجراه، هذا والله أعلم.

المطلب الثاني: تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر.

أورد المرادي في حواره الافتراضي مسألة الخلاف في تقدّم الحال على صاحبها المسبوق بحرف جر أصلي، الذي قال فيه: فإنْ قلت: قد أطلق المصنف في قوله: بحرف، وينبغي أن يقيد بغير الحرف الزائد؛ لأنَّه بموضع الخلاف.

---

(١) ينظر: الأصول: ١/ ٢١٢.

(٢) ينظر: النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات: ٢/ ٣١١.

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٦٤، وارتشاف الضرب: ١٣٨٨/٤، وشرح شواهد المغني: ٣٥.

(٤) ينظر: مجالس ثعلب: ٦/ ٢٦٧– ٢٦٨، ١٠/ ٤٧٧.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

قلت: العذر له؛ لأنَّ الحرف الزائد لا يمكن أنْ يُقيد به[١].

وقد انقسمت آراء النّحاة في هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: المانعون لتقدّم الحال على صاحب الحال المجرور بحرف جر، سواء كان صاحب الحال اسما ظاهرًا، فلا يجوز على الاطلاق قولك: (مررتُ راكبةً بهندٍ)، أو كون صاحب الحال ضميرًا، فلا يجوز قولك: (هندًا مررتُ بها راكبةً).

أصحابه: نُسب هذا المذهب إلى أكثر النحويين البصريين ومنهم سيبويه الذي يقول: " ثمّ صار قولهم: (مررتُ راكبًا برجلٍ)غير جائز؛ لأنَّه قد سبق العامل في الاسم، وليس هو بفعل، وعامله الباء، فلو كان هذا حسنٌ لحسن نحو:(قائمًا هذا رجل)[٢].

وممن سار على هذا المذهب المبرد، وابن السراج، وأبو سعيد السيرافي، وعثمان ابن جني، والزمخشري، والصيمري، وابن الحاجب، وابن أبي الربيع، وأبو إسحاق الشاطبي وآخرون[٣].

التأصيل: الجائز عندهم أنّ الحال تكون من المجرور عندما يكون العامل في الموضع فعلًا، نحو: (مررت بزيدٍ راكبًا)، أمّا مجيء الفعل بحيث لا يمكن وصوله إلا بحرف الجر، فمن غير الجائز أنْ تتقدم الحال على صاحب الحال المجرور إنْ كانت له، وقولك: (مررتُ راكبًا بزيدٍ)، فيكون(راكبًا) حالًا لك، أمّا إذا جعلته لـ(زيد) فغير جائز مطلقا؛ لأنَّ العامل في المجرور(زيد) حرف الجر(الباء)، فالفعل هنا لا يصل عمله إلى (زيد) إلا بحرف يجره، فمن غير الجائز أنْ يعمل هذه الحال قبل أنْ يذكر الحرف[٤].

كما عللوا عدم جواز التقديم على أنّ الذي يعمل في الحال العامل الذي عمل في صاحبه، وإنّما العامل في صاحبه الحرف الذي تعلق بالفعل، لصيرورتهما شيئًا واحدًا، فتقدُّم الحال على المجرور يقطع بين

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٢/ ٧٠٥

(٢) ينظر : الكتاب : ٢/ ١٢٤ .

(٣) ينظر: المقتضب : ٤/ ١٧١، والأصول : ١/ ٢١٤– ٢١٥، وشرح السيرافي: ٢/ ٤٥٢، واللمع : ٥٣، والكشاف : ٣/ ٥٩٢، والتبصرة والتذكرة: ٢٩٧، والايضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٣١، والبسيط : ١/ ٥٢٩، المقاصد النحوية: ٣/ ٤٥٥.

(٤) ينظر : المقتضب : ٤/ ١٧١، والأصول : ١/ ٢١٤– ٢١٥.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

الفعل والحرف؛ ذلك لأنَّ الحرف الجار لا تصريف له، وهو عامل في صاحب الحال، وليس له معنى يعمل به، لذا امتنع: (مررت راكبًا بزيدٍ)، و(قائمًا مررتُ بزيدٍ)، والركوب لـ(زيد)[١].

وسبب آخر من أسباب المنع ما ذكره ابن الحاجب قوله: " ولم يُذكر عند فصحاء العرب تقديمه؛ لكثرة الحال من الاسم المجرور في كلامهم، فلو أنّ هذا التقديم كان جائزا لوجد له أثر في كلامهم، ولعدم وقوعه فيه دليل على امتناعه مطلقًا، كما أنّ الحال المجرور هي صفة لصاحب الحال، فتكون معمولة بالمعنى لحرف الجر، لكنّهم نصبوها لأجل الفصل بين الصفة والحال، وبما أنّ معمول الجار لا يقدّم عليه، فكذلك فرع معموله من باب أولى ألّا يقدّم على الجار[٢].

ومن أسباب منعهم التقديم التي أشار إليها ابن مالك قولهم: إنّ العامل المتعلق بالحال ثانٍ على تعلقه بصاحب الحال، فإنْ تعدى على صاحبه بواسطة، فحقه أن تكون التعدية إليه بنفس الواسطة، إلا أنّه قد مُنع من ذلك خوفًا من التباس الحال بالبدل؛ لأنَّ فعلًا واحدًا لا يمكن أن يتعدى بحرف إلى شيئين، لذلك جعلوا التزام التأخير عوضًا عن الاشتراك في الواسطة[٣].

أمّا عن (كافة)، في قوله تعالى: { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ }[٤]، فقالوا هي حال من الضمير الكاف في(أرسلناك)[٥]، وليس من الناس، والتاء في(كافة) للمبالغة وليست للتأنيث كالتاء في علّامة، وتقدير الكلام(وما أرسلناك إلا كافةً للناسِ كفرهم)، والذي ورد في الأشعار فهو عندهم ضرورة[٦].

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥، واللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٢٩١.

(٢) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٣١-٣٣٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل :٢/ ٣٣٦، وشرح ابن الناظم: ٢٣٥، وتمهيد القواعد : ٥/ ٢٢٨٥، وشرح التصريح:١ / ٥٨٩، همع الهوامع :٢ /٢٣٦.

(٤) سورة سبأ : من الآية ٢٨.

(٥) ينظر: الكشاف : ٣ / ٥٩٢.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٩٢، وأوضح المسالك : ٢/ ٢٦٨، وشرح التسهيل للمرادي: ٥٦٧، وشرح التصريح : ١/ ٥٩٠، وهمع الهوامع : ٢/ ٢٣٦، وشرح الأشموني: ٢/ ١٥.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

المذهب الثاني: هو مذهب الكوفيين، إذ فرّقوا بين الحال التي تأتي اسمًا، أو تلك التي تأتي فعلًا، كما إنّهم فرّقوا بين صاحب الحال إنْ كان اسمًا مظهرًا أو مضمرًا، فجاز التقديم على صاحب الحال المجرور بحرف جر غير زائد سواء أكان اسمًا ظاهرًا أم مضمرًا بشرط أنْ يكون الحال فعلًا؛ نحو: (مررتُ تضحكُ بدعدٍ، ودعدُ مررتُ تضحكُ بها)، أمّا إنْ كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا والحال اسم، فلا يجوز قولك في: (مررتُ بدعدٍ ضاحكةً)، (مررتُ ضاحكةً بدعدٍ)، ولو كان صاحب الحال ضميرًا لجاز التقديم فيصح أنْ تقول:(دعدٌ مررتُ ضاحكةً بها)[١].

التأصيل: إنّ القاعدة التي اتفق عليها أغلب الكوفيين في الحكم على تقدّم الحال أو منعها، فإنْ كان صاحب الحال اسما ظاهرًا مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا ، فيمنع تقديم الحال عليه إلّا أنْ يأتي صاحب الحال مرفوعًا والحال متأخرة عن عاملها، فجائز التقديم، نحو: (جاءَ راكبًا زيدٌ)، وغير جائز، نحو: (راكبًا جاءَ زيدٌ)، ويتقدم على صاحبه المنصوب الظاهر، إذا ورد الحال في الجملة فعلًا، نحو: (ضربتُ يضحكُ زيدًا).

أمّا كون صاحب الحال ضميرًا، فإنّهم قد أجازوا تقدّم الحال عليه بجميع أحواله، مرفوعًا، أو منصوبًا أو كان مجرورًا؛ لأنَّ صاحب الحال إنْ كان ظاهرًا، وورد الحال مقدمًا عليه، فإنّ ذلك يؤدي إلى الإضمار قبل ذكره؛ لأنَّ الحال فيه ضمير يرجع إلى صاحب الحال الذي تأخر، أمّا مجيء صاحب الحال ضميرًا، فالضمير العائد وصاحب الحال(الضمير) سيشتركان في رجوعهما إلى مفسّر واحد لهما[٢].

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢/٢٩، والتذييل والتكميل:٩/٧٤، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢/ ٧٠٥، وشرح التسهيل للمرادي: ٥٦٦.

(٢) ينظر: شرح ألفية لابن معطي:١/٥٦٠، وشرح الرضي على الكافية:٢/٢٩، وشرح الأشموني:٣/٣٩.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

المذهب الثالث: هم الذين قالوا بجواز تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد أو غير زائد على الاطلاق، وهذا في حالة مجيء صاحب الحال اسمًا ظاهرًا، كقولهم: (مررتُ راكبةً بدعدٍ)، ونحو: (دعدٌ مررتُ ضاحكةً بها)، وكذلك إذا كان الحال فعلًا، نحو: (دعدٌ مررتُ تضحكُ بها)، وأصحاب هذا الرأي ابن كيسان[١]، وأبو علي الفارسي[٢]، وابن برهان[٣]، وممن ناصرهم من المتأخرين في هذا المذهب ابن ملكون[٤]، وابن مالك، وأبو حيّان، والسمين الحلبي وابن عقيل، والأزهري، وابن الصّبان[٥]، وغيرهم.

التأصيل: اعتمد أصحاب هذا المذهب على السماع والقياس، وعلى النحو الآتي:

السماع: ورد في السماع مجيء الحال مقدمًا على صاحب الحال المجرور بحرف جر غير زائد في الذكر الحكيم، وفي أشعار العرب، وما ورد من آيات فعلى النحو الآتي:

قوله تعالى: { قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ }[٦]، وقوله تعالى: { وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ }[٧]، وقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ }[٨].

فالحال في الآية الأُولى (عليكم) نصبت من صاحب الحال الجار والمجرور (بوكيلٍ)، وقد أجاز ذلك السمين الحلبي؛ إذ لو كان متأخرًا لأمكن أنْ يصير صفة له[٩].

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري : ٣/ ١٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٠.

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات: ١٨٣، ١٨٤، والايضاح العضدي : ٢٠٠، ٢٠١.

(٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان:١/ ١٣٨، وشرح الرضي على الكافية:٢/ ٣٠، وشرح التصريح: ١/ ٥٩٠.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٤٥٦، وشرح التصريح : ١/ ٥٩٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٤٤، والبحر المحيط : ٦ / ٢٥٠، والدر المصون : ٤/ ٦٧٣، والمساعد : ٢/ ٢٢، وشرح التصريح : ١/ ٥٩١، وتمرين الطلاب : ٥٤، وحاشية الصبان : ٢/ ٢٦٣.

(٦) سورة الأنَّعام : من الآية ٦٦.

(٧) سورة يوسف : من الآية ١٨.

(٨) سورة سبـــأ : من الآية ٢٨.

(٩) ينظر : الدر المصون : ٤ /٦٧٣.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

أمّا قوله تعالى: (على قميصهِ) من الآية الثانية فإنّها نصبت بموضع حال من الجار والمجرور (بدمٍ)؛ لأنَّ تقديرها: (جاؤوا بدمٍ كذبٍ على قميصهِ)[١]، إلّا أنّ الزمخشري جعل (على قميصهِ) منصوبة على الظرف، وتقديره: (جاؤوا فوق قميصه بدمٍ)، كقولهم: (جاء على جماله بأحمالِ)؛ وتعليله أنّ حال المجرور لا يتقدم عليه[٢].

وردّه أبو حيّان قائلًا: " والمعنى في هذه الآية لا يساعد على أن تكون (على) منصوبة على الظرف أي بمعنى (فوق)؛ لأنَّ (جاؤوا) حينئذ تكون هي العامل فيه، و(فوق) ليست ظرفًا لهم، بل من الاستحالة أنْ تكون ظرفا لهم"[٣].

وأمّا الآية الثالثة فقد وردت (كافةً) بموضع حال من شبه الجملة (للنّاس)، وقد أُختلِف في (كافةٍ) على ثلاثة آراء:

الأول: ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ (كافة) صفة لموصوف محذوف، والذي قامت الصفة في موضعه على تقدير: (إلّا إرسالةً عامةً لهمْ محيطةٌ بهم ...)[٤].

الثاني: نُسب إلى الزجاج[٥] أنّه قال: من أنّ (كافةً) نصب حال من الكاف في (أرسلناك)، والتاء فيها للمبالغة كما في راويّة وعلّامة ونسابّة، فالمراد بكافة (كافًّا)، والمعنى أرسلنّاك لتكفّ الناس عن الشرك وكفهم عن ارتكاب الكبائر[٦].

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٢٦، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنّصاري: ١/ ٣٤١، والجدول في إعراب القرآن : ١٢ / ٣٩٦.

(٢) الكشاف : ٢/ ٤٢٥، والبحر المحيط : ٦/ ٢٥٠.

(٣) ينظر: البحر المحيط : ٦/ ٢٥٠، والدر المصون : ٦/ ٤٥٦.

(٤) ينظر: الكشاف : ٣/ ٥٩٢، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٣٧، والبحر المحيط : ٨/ ٥٤٩.

(٥) ذكر الزجاج أنّ (كافةً) بمعنى الاحاطة لغةً، والمعنى أرسلناك جامعًا للناس في الانذار والابلاغ، ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٤/ ٢٥٤.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري : ٣/ ١٦.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

الثالث: ما قاله ابن برهان عن أبي علي الفارسي وابن كيسان في جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور في هذه الآية، من أنّ (كافةً) وردت حال مقدّم على الناس، والأصل فيه (للناسِ كافةً) بمعنى جميعًا، وإنّ العرب لم تستعمل (كافةً) قط إلا في موضع حال، قال ابن مالك وهو الصواب وإليه أذهب[١].

وعلق ابن مالك على قول الزمخشري والزجاج قائلًا: " ولا ينظر إلى ما قاله الزمخشري والزجاج؛ لأنَّ الزمخشري جعل من (كافة) صفة، والعرب لم تستعملها إلا حالًا، وهذا مشابه لما فعله في مقدمة كتابه (المفصل) إذ أدخل حرف الجر الباء على (كافةٍ) وإضافته، والتعبير به عن غير ما يعقل، وليته أخرج (كافةً) عما استعملته العرب في السماع، وإنّما سلك بها طريق القياس، فقد جعلها صفة لموصوف محذوف، وهذا لم نجد العرب قد استعملته لا مفردا ولا مقترنا بالصفة، بمعنى إرساله؛ لأنَّ حق الموصوف الذي استغنى بصفته أنْ يعود ذكره مصاحبا لصفته قبل أن يحذف، وأن الصفة لا تصلح لسواه، فالمشار إليه مخالف لذلك فاستوجب إنكار إلى ما ذهب إليه"[٢].

وأمّا عن الزجاج قال ابن مالك:" فواضح بطلان قوله؛ لأنَّه جعل من (كافةٍ) نصب حال مفرد، وهذا معروف من أنّه محل للنزاع، ثمّ جعله من صاحبه المذكر والحال مؤنث، فإنّ ذلك لا يأتي إلا أنْ تكون التاء فيه للمبالغة وبابه مقتصر على المسموع، وأمثلته من المبالغة نحو: (مهذّارة وفروقة ونسّابة)، و(كافةً) تخالف ذلك، فباطل أنْ تكون منها؛ على وزن (فاعلة)، فحملها على (راويّة) يكون حملها شاذ الشاذ؛ لأنَّ تاء المبالغة إذا لحقت أمثلة المبالغة صارت شاذة، وكون لا مبالغة فيه صار أشذ، لذا يعبّر عنه بـ(شاذ الشاذ)، ويكره ما يحمل على الشاذ فكيف بالمحمول على شاذ الشاذ، فإنْ بطل ما قالاه تحتم الحكم بصواب ما ذهبنا إليه، وهو تقديم الحال على صاحبه في قوله تعالى: { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ }، مع إنّه اسم مجرور بحرف جر غير زائد[٣].

(١) ينظر: شرح اللمع لابن برهان:١/ ١٣٨، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٣٧، وأضواء البيان للشنقيطي: ٦/ ٢٧٠.

(٢) ينظر: المفصل:٢٠، شرح المفصل لابن يعيش:١/ ١٧، شرح التسهيل:٢/ ٣٣٧، تمهيد القواعد:٥/٢٢٨٦، المقاصد النحوية: ٣/ ١١٢٧.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٦، شرح التسهيل: ٢/ ٣٣٧– ٣٣٨، والتذييل والتكميل : ٩/ ٧٢، وتمهيد القواعد: ٥ / ٢٢٨٦.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

كما استشهدوا بأبيات من أشعار العرب تقدّم الحال على صاحبه المجرور منها قول الشاعر(١):

فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ.

والمراد: (فلن تذهبوا بقتل حِبالٍ فِرغا)، وردت (فرغا) نصب حال من الجار والمجرور (بقتل حبال)، فتقدّم الحال على صاحبه المجرور، وقول الشاعر(٢):

لَئِنْ كانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمانَ صادِيا إِلَـيَّ حَبِيبًـا إِنَّـها لَـحَبيــبُ.

أراد الشاعر: (لئن كان بردُ الماءِ حبيبًا إليّ هيمانَ صاديًا)، فقدّم(هيمانَ صاديًا) على صاحبه الضمير المتكلم الياء في (إليَّ)، وقال الآخر(٣):

تَسَلَّيتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتّى كَأَنَكُمْ عِنْدِي.

يريد الشاعر: (تسليتُ عنكمْ طُرًّا)، فجعل الحال(طُرًّا) متقدّم على صاحبه الضمير الكاف في (عنكمْ)، وقال الشاعر(٤):

غافِلًا تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلمَرْ ءِ فيُدْعَى وَلاتَ حِيْنَ إِبَاءِ.

ومراد الشاعر:(تعرض المنيّة للمرء غافلا)، وقد تقدّم الحال(غافلًا) على صاحبه المجرور بحرف جر (المرءِ)،

(١) من بحر الطويل، لطليحة بن خويلد الأسدي في شرح التسهيل: ٢/ ٣٣٨، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٤٥، قال أنشده يعقوب ابن إسحاق المعروف بابن السكيت، المحتسب:٢/ ١٤٨، شرح الأشموني: ٢ /٢٤٩، المقاصد النحوية: ٣/ ١١٢٣.

(٢) من بحر الطويل، لكثير عزة، شرح التسهيل: ٢ / ٣٣٨، وفي شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٤٥، نسبه إلى عروة بن حزام، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠، شفاء العليل: ٢ /٥٢٩، المقاصد النحوية: ٣/ ١١٢٥.

(٣) من بحر الطويل، لم ينسب لأحد، شرح التسهيل: ٢/ ٣٣٨، المساعد: ٢/ ٢١، التذييل والتكميل: ٩/ ٧٣، تمهيد القواعد :٥/ ٢٢٨٧، المقاصد النحوية : ٣/ ١١٢٧.

(٤) من بحر الخفيف، لم ينسب لأحد، شرح التسهيل:٢ / ٣٣٨، شرح الكافية الشافية:٢/ ٧٤٦، شرح عمدة الحافظ: ١/ ٤٢٦ ، شرح ابن الناظم: ٢٣٦، المقاصد النحوية: ٣/ ١١٢٨.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

وقال الشاعر[١]:

مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُتِمَ الفِراقُ فَما إِلَيكَ سَبِيلُ.

وأراد الشاعر(شُغفتُ بكَ مشغوفةً)، فتقدّم الحال(مشغوفةً) على صاحبه الضمير الكاف المجرور بحرف جر في(بك)، وقال شاعر آخر[٢]:

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ.

وأراد الشاعر:(فمطلبُها عليهِ كهلًا شديدُ)، فقدّم الحال(كهلًا) على صاحبه ضمير الغيبة الهاء في(عليه).

وقال ابن مالك: قد أوضحت الدلائل من السماع مستوفاة، وذلك لأبيّن ضعف مذهب شبه المنع.

القياس: ذكر أصحاب هذا المذهب جملة من الأدلة استندوا عليها ومنها الآتي:

أولًا: قال أبو علي الفارسي أنّ: " الحال مشابهة للظرف كونها مفعولا فيها، والظرف كذلك، نحو قولك:(جاءَ سعيدٌ راكضًا، وخرجَ سعيدٌ مسرعًا)، فالمعنى في ذلك: خرج سعيدٌ في حال الإسراع ووقت الإسراع، فكانت مشابهة لظرف الزمان"[٣].

ثانيًا: ذكر ابن مالك أنّ القياس في (راكبة)، من قولهم: (مررتُ بهندٍ راكبةً)، قد نصبت بـ(مررت) وهذا الفعل متصرف ولا يفتقر بنصبه للحال إلى أي واسطة، كما أنّه غير مفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول مطلق أو مفعول له، وإنّ حرف الجر الذي تعدّاه لا عمل له سوى الجر، ولم يؤتى به إلا لتعدية (مررت)، وما جُرَّ به في منزلة منصوب فتقدّم الحال عليه كتقدّم الحال المنصوب[٤].

---

(١) من بحر الكامل، شرح التسهيل:٢/ ٣٣٩، شرح عمدة الحافظ:١/ ٤٢٨، المقاصد النحوية:٣ / ١١٢٩، شرح الأشموني: ٢/ ٢٤٩.

(٢) من بحر الطويل، منسوب للمعلّوط السعدي، ولسويد بن حذاق العبدي، وللمخبل السعدي، شرح ديوان الحماسة للتبريزي:٢/ ١٨، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٤٦، تمهيد القواعد: ٥/ ٢٢٨٧، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠، شرح الأشموني: ٢/ ٢٤٩، خزانة الأدب : ٣/ ٢١٩.

(٣) الايضاح العضدي : ١٩٩، المسائل المنثورة: ٣٢، التذييل والتكميل : ٩/ ١١.

(٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان:١/ ١٣٧، وشرح عمدة الحافظ : ٤٢٦، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٣٩، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤٥٥.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

ثالثًا: ذكر ابن مالك سببًا آخر: "إنّ من الشبه ملازمة التأخير مراعاة لحال المجرور بالحرف مجرى الحال المجرور بالإضافة، فيقول لصاحبها، إنّما جُرّ بالحرف كالأصل لما جُرّ بإضافة، فليس بصالح أنْ يُحمل ما جُرّ بحرف عليه، حتى لا يصير الأصل تابعًا وفرعه متبوعًا، كما أنّ الإضافة في منزلة موصول، والمضاف إليه في منزلة صلة، والحال منها في منزلة جزء من صلة؛ لذلك التزم تأخيره كما التزم تأخير أجزاء الصلة، فحال ما جُرّ بحرف لا يشابه جزء من صلة، فجاز تقدّمه فلا محذور في ذلك[١].

رابعا: إنّ الفرق بين الإضافة وحرف الجرّ، إنّ حرف الجرّ مهيأٌ للفعل، فإنّه يشبه الهمزة والتضعيف الداخلتان على الفعل، وكأنّه متمم للفعل وبعض حروفه، فإنّ قولك: (ذهبتُ راكبًا بزيدٍ) كأنّك قلت: (أذهبت أو ذهّبتُ راكبًا زيدًا)[٢].

إلا أنّ هذا الرأي جُوبه بجملة من الردود ومنها الآتي:

أولًا: في الرد على ابن كيسان من تعلقه بقوله تعالى: { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ }، فكلمة (كافّةً) ليست حالًا من (النّاس)، بل على قول الزجاج:" حال من الضمير الكاف من كلمة {أَرْسَلْنَاكَ} والمقصود بها (كافًا)، ودخول التاء مبالغة في الوصف، كما دخلت في (نسابّة وعلّامة وراويّة)، والمعنى (أرسلناكَ كي تكفّ الناسَ عن الشركِ وارتكابِ المعاصي)"[٣].

ثانيًا: ما ذكره أبو القاسم الثمانيني[٤] قوله:" إنّ من قال بأنّ العامل الذي عمل في الحال هو الفعل، والفعل إنّما هو متصرّف بنفسه، لذلك يجب أن يتصرف في معموله، وعلى هذا جاز تقديم الحال على ذي

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٩، والتذييل والتكميل: ٩/ ٧١، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٢٨٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري : ٣ / ١٦، ومغني اللبيب: ٧٣٣، والتذييل والتكميل: ٩/ ٧٥.

(٤) هو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، كان ضريرا ونحويا فاضلا، أخذ عن أبي الفتح عثمان ابن جني، فشرح اللمع وشرح الملوكي لابن جني، وطلب الأدب عن أبي علي الفارسي، وعلي بن عيسى الرماني، أبي بكر مُحَمَّد بن الحراز، قيل(ت٤٤٢هـ)، أو (ت ٤٤٨هـ)، نُسب إلى قريته (ثمانين) من أرض جزيرة ابن عمر، قيل: هي قرية نزل بها ثمانون من أهل سفينة نوح، فبنيت بعد الطوفان، ينظر: نزهة الألباء: ٢٥٧، ومعجم الأدباء: ٥/ ٢٠٩١، وفيات الأعيان : ٣/ ٤٤٤، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ٩/ ٦٤٠.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

الحال، وقولهم هذا غير صحيح؛ كون الفعل عمل في حرف الجر ومجروره جميعا، لأنَّهما صارا كشيء واحد، ولو أمكن تقديم الحال عليهما لوجب أنْ يتقدّم عليهما معًا، ويستحيل أنْ تجعل للحرف حالا"[١].

ثالثًا: الأبيات التي استشهدوا بها بعيدة التأويل والقياس، فلا حجة فيها؛ سببه أنّ مجيء كثيرا من الشعر ما لا يعتد به في كلام العرب[٢].

رابعًا: إنّ النحويين منعوا التقديم بعد استقراء كلام العرب، فلم يجدوا التقديم إلا في الشعر ولا يمكن جعله وحده قاعدة للقياس، أمّا الآية الكريمة لعدم النظير لها ومع احتمال تأويلها، ثمّ معارضتها للقياس، فلم يثبت إجازة التقديم عندهم في أي لغة من اللغات حين لم يجدوا في كلام العرب لها من نظير"[٣].

أمّا الذي ذهب إليه المرادي فمذهب جمهور النحويين البصريين، والدليل على ذلك ما ذكره معترضا على ابن مالك قائلا:" قلت: وظاهرها يدل على ما يدعيه، لكن احتمال ذلك بعيد كل البعد، فلا عدول في الظاهر مع مساعدة القياس، فهذا ليس موضعًا للكلام على الآية أو الأبيات"[٤].

والذي يبدو لي أنّ الرأي الراجح في هذه المسألة، ما ذهب إليه ابن هشام والأشموني من جواز تقدّم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي مختص بالشعر؛ لأنَّ للشاعر الحق أنّ يقول في المنظوم بخلاف المنثور، أمّا ما ورد من آيات قرآنية فهي مؤولة على ما قبلها، كما في(كافّة)، محمولة على أنّها حال من الضمير الكاف في (أرسلنّاك) والتاء جاءت للمبالغة وليست للتأنيث[٥]، هذا والله أعلم.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٩١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٣٦.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل : ٩/ ٧٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٧٠٦ .
(٣) ينظر: المقاصد الشافية : ٣/ ٤٥٦.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٧٠٦.
(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٦٨، وشرح الأشموني : ١/ ٢٤٩.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

المطلب الثالث: تقديم التمييز على عامله.

ذكر المرادي في عرضه لمسألة تقدّم التمييز على العامل فيه رأيَ ابن مالك، وذلك بأسلوب الحوار المفترض قوله:" فإن قلت: وظاهر قول المصنف:(نِزرًا سُبِقًا)، فإنّه قليل لا يقاس عليه.

قلت: (لا يلزم من قلته ألّا يقاس عليه)، إنّما هو مقيس عنده وفقا لمن ذكرهم"[(١)].

والذي يظهر فيما افترضه المرادي أنّ الخلاف بين النحويين في تقديم تمييز الجملة نحو: (طابَ عمرو نفسًا)، أمّا تمييز المفرد فإنّهم قد أجمعوا أنّه لا يتقدم على مميزه نحو: (عشرون درهمًا)، ثمّ انقسم النّحاة إلى مذهبين في مسألة تقدّم التمييز على عامله، وعلى النحو الآتي:

المذهب الأول المانعون: أصحاب هذا المذهب يرون أن التمييز لا يمكن أن تتقدّم على عاملها سواء كان متصرفا نحو: (طابَ عمرو نفسًا، وتصبَّب عمرو عرقًا) أو غير متصرف نحو: (ثلاثون درهمًا)، فلا يجوز أنْ يقال في المتصرف: (نفسًا طابَ عمرو، و عرقًا تصبَّب عمرو)، ولا في غير المتصرف: (درهمًا ثلاثون) .

أصحابه: هو مذهب سيبويه، الذي قال: "وقد جيء من الفعل ما أُنفِذَ إلى مفعول ولم يَقوَ في ذلك قوةَ غيره، مما قد تعدى إلى مفعول، نحو قولهم: (تفقَّأْتُ شحمًا، وامتلأْتُ ماءً)، فلا تقول: (تفقّأْتُهُ، ولا امتلأْتُهُ)، فإنّه لا يعمل في سواه من المعارف، ولا يتقدمه المنصوب، فلا تقول: (ماءً امتلأْتُ)[(٢)].

وممن تابع سيبويه، أبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن الوراق، وابن جني، والزمخشري، وابن الخشّاب، وأبو البركات الأنَّباري، وابن خروف، وأبو البقاء العكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وأبو حيّان، وابن هشام، والأزهري، والسيوطي[(٣)]، وغيرهم.

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٢/ ٧٣٦– ٧٣٧.

(٢) ينظر : الكتاب : ١/ ٢٠٤، ٢٠٥، المفصل : ٩٤.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٢/٧٨، والإيضاح العضدي:٢٠٣، وعلل النحو:٣٩٢، والخصائص:٢/٣٨٤، والمفصل:٩٤، والمرتجل:١٥٩، الإنصاف، مسألة(٣٥): ٢٢٣، والتبيين، مسألة(٦٥): ٣٩٤، وشرح الجمل لابن خروف:=٢/ ٩٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٤٢، وشرح الوافية لابن الحاجب: ٢٢٩، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٢٨، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٥٨، وأوضح المسالك: ٢/ ٣٧١، وشرح التصريح: ١/ ٦٢٩، همع الهوامع: ٢/ ٢٦٨.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

التأصيل: حجتهم الأولى في نحو: (طابَ عمرو نفسًا)، بأنّ المنصوب بفعل متصرف في هذا الموضع في الأصل مأخوذ من الفاعل، وأنّ الإسناد محوّل عنه إلى غيره لأجل المبالغة؛ فلا يجوز تقديمه مراعاة لما كان مستحقه من التأخير وجوبًا؛ لأنَّ فيه مخالفة وإخلالًا عن الأصل(١).

فإنّ التقديم ممتنع من وجهين:

الأول: لا تُقدّم (نفسًا) كون النّفس في الأصل فاعلا.

الثاني: يترتب من تقديم النّفس خروج هذا الباب عن مسمى التمييز؛ لأنَّ قولهم: (نفسًا طابَ عمرو) يمنع الاحتمال عندها لا يبقى مسمى التمييز عليه، عكس تأخره فيكون الاحتمال واقعا، وبالتمييز يحاول رفعه بعد وقوعه(٢).

والحجة الثانية إنّ الأصل في التمييز هو صفة لمّا انتصب به كان مفردًا، أو عن نسبة، وخُولِفَ به؛ لأجل الإبهام من جهة؛ ليصير أثره في النفس أقوى، ولكي يكون شوقًا إلى معرفة ما التبس عليها، ومن جهة أخرى فإنّ التفسير بعد الإبهام سيكون ذكره بإجمال وتفصيل، وعلى هذا فإنّ تقدّم التمييز يسبب إخلالا لهذا المعنى، فلا يستقيم تقديمه؛ لأنَّ ذلك سيتضمن بطلان الغرض من جعله تمييزا(٣).

وأضاف ابن الوراق اعتراضه على من يقول بتقديمه قائلا: " واعلم فإنّه لا يمكن أنْ يتقدم شيء من التمييز على سابقه؛ لأنَّ الذي عمل فيه ضعيف، ولأنَّ الفعل ليس متصرفا، وما نُصبَ به هو مفعول حقيقةً، وعلى ذلك قد ضعف تقدّمه"(٤).

المذهب الثاني المجيزون: يرى أصحابه أنّه يجوز تقدّم التمييز على عامله، وحجتهم أنّ الفعل إذا كان متصرفا فيجوز ذلك، فتقول في :(طابَ عمرو نفسًا)،(نفسًا طابَ عمرو).

(١) ينظر: الغرة في شرح اللمع: ١/ ٤٣٧، وتوجيه اللمع: ٢١١، والكنّاش: ١/ ١٩٤، وائتلاف النصرة، مسألة(١٥): ٣٩، وشرح التصريح: ١/ ٦٢٨.

(٢) ينظر: التبيين، مسألة(٦٥): ٣٩٥.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧١، ٧٢، وشفاء العليل: ٢/ ٥٦٠، وشرح التصريح: ١/ ٦٢٩.

(٤) ينظر: علل النحو: ٣٩٢.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

أصحابه: الذين قالوا بتقديم التمييز على فعله المتصرف هم، الكسائي من الكوفيين، وأبو عثمان المازني، والجرمي، والمبرّد، وصوبه ابن مالك، وبه قال أبو حيّان الأنَّدلسي(١)، وجاء عن المبرد في جواز هذا قوله:" واعلم أنّ التمييز إنْ كان عامله فعلا، جاز لك تقديمه؛ لأنَّ الفعل متصرف، فتقول في:(تصببتُ عرقًا، وتفقأتْ شحمًا)، فتقدمه فتقول:(عرقًا تصببتُ، وشحمًا تفقأتْ)، قال وهذا لا يجوز عند سيبويه؛ لأنَّه يعدّه كقولهم:(ثلاثون درهما، وذلك أفرههم رجلًا)، ونقل عن أبي حيّان قوله:" وهو الصواب لكثرة مجيئه على ذلك في الشواهد، وقياسه على سائر الفضلات(٢).

التأصيل: احتجّ أصحاب هذا المذهب من السماع المنقول من الشعر، ومن القياس على مسائل النحو، أمّا السماع فقد استدلوا له من الشعر على تقدّم التمييز بجمل من الأبيات، ومنها قول الشاعر المخبَّل السعدي(٣):

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ.

وشاهدهم فيه مجيء (نفسًا) مقدمة على فعلها، والتقدير:(وما كان يطيب نفسًا بالفراق)(٤).

وقال الشاعر(٥):

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إبْعَادِي الأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَ شَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا.

(١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٦، الأُصول: ١/ ٢٢٣، شرح اللمع: ١/ ١٤١، الغرة في شرح اللمع: ٤٣٧، وتوجيه اللمع :٢١١، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٨٩، وشفاء العليل: ٢/ ٥٥٩، وهمع الهوامع: ٢/٢٦٨، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٦.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل:٩/ ٢٦٢، ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٣٥.

(٣) من بحر الطويل، للمخبَّل السعدي، والباء مفتوحة مشددة، لمن أصابه الخبَل وهو استرخاء المفاصل: ديوانه: ٢٨، المفضليات:١١٣، المقتضب: ٣/ ٣٧، الجمل للزجاجي: ٢٤٦، الإيضاح العضدي: ٢٠٣.

(٤) ينظر: الجمل للزجاجي: ٢٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٧٨، والمرتجل : ١٥٩.

(٥) من بحر البسيط، قائله غير معروف، المقاصد النحوية: ٣/ ١١٨٧، وشفاء العليل: ٢/ ٥٥٩، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٦.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

والشاهد في هذا البيت مجيء (شيبًا) متقدمة على العامل فيها وهو(اشتعلا)، وتقدير الكلام: (واشتعل رأسي شيبًا)[١]، وقال الشاعر[٢]:

وَلَسْتُ إذا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلا يائِسٍ عِندَ التّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ.

والشاهد هنا تقديم (ذرعًا) على فعلها (أضيق)، وتقدير الكلام: (إذا أضيق ذرعًا أضيق بضارع)[٣]، وقال الشاعر[٤]:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا.

وشاهدهم في هذا البيت تقديم (نفسًا) على عاملها(تطيب)، وتقدير الكلام:(تطيب نفسًا)[٥]، وقال الشاعر[٦]:

وَوَارِدَةٍ كَأَنّها عُصَبُ القَـطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَيِّدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيْشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا.

والشاهد في هذين البيتين قدّم الشاعر التمييز (ماءً) على عامله (تحلّبا)، وتقديره: (تحلّبَ ماءً)[٧].

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٩٤، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٦، وحاشية الصبان: ٢/ ٣٠٠.

(٢) من بحر الطويل، غير معروف قائله، المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩، وتمهيد القواعد : ٥/ ٢٣٩١.

(٣) ينظر: المقاصد النحوية: ٣/ ١١٨٦، شرح ابن الناظم: ٢٥٤، والتذييل والتكميل: ٩/ ٢٦٦.

(٤) من بحر المتقارب، غير معروف قائله، مغني اللبيب: ٢/ ٥٣٤، شرح عمدة الحافظ : ٤٧٧، شرح الشواهد الشعرية: ١/ ٤٥٢.

(٥) ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ٢٩٩.

(٦) من بحر الطويل، لربيعة بن مقروم الضبّي، المفضليات: ٣٧٦، ١٨٠، شرح الكافية الشافية: ٧٧٧، شرح عمدة الحافظ : ٤٧٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩، تمهيد القواعد : ٥/ ٢٣٩١، المقاصد النحوية:٣/١١٨٥.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

أمّا القياس: قالوا يأتي مقدّما على عامله قياسًا على سائر الفضلات لقوة العامل، تحديدًا المنصوبات بفعل متصرف[١]، فالعامل هو فعل متصرف، والتمييز كالمفعول به، فكما جوزتم تقديمه على فعله المتصرف نحو:(عمرًا ضربَ زيدٌ)، كذلك يجوز في التمييز نحو:(نفسًا طابَ عمرو).

وجاز عندكم تقدّم الحال على عاملها المتصرف، وهو قياسي، نحو:(راكضًا جاء عمرو)، وعلى هذا يجوز تقدّم التمييز[٢].

ثمَّ ذكر ابن مالك أنّ غالب النّحاة انتصروا لسيبويه، على أنّ المميز في النوع هذا منقول عن فاعل، وواهن من جعله مثل باقي الفضلات، ولو قدّمه ازداد إلى وهنه وهنًا؛ وامتنع ذلك لأنَّه إجحاف[٣].

قال: وما احتج به سيبويه مردود من وجوه عدة، وهي على النحو الآتي:

أولًا: قد دفع بالروايات برأي ليس عنده أدلة عليها؛ لذلك لا يُلتفت إليه.

ثانيًا: تخصيصه للتمييز كجزء من الفضلات، هو محصّل ضرب من المبالغة؛ إنّما فيه من التقوية لا التوهين، وإنْ كان القرار بجواز التقديم بعد ذلك، فقد زادت التقوية، وثبتت المبالغة، واندفع الإشكال[٤].

ثالثًا: إنَّ تأصيل التمييز إلى الفاعلية التي ذكروها، هي كتأصيل الحال إلى الفاعلية في نحو:(جاءَ راكضًا رجلٌ)، فأصله (جاءَ راكضٌ)، استغناء بالصفة، أمّا قولك:(جاءَ رجلٌ راكضٌ)، فإنّه بعدم الاستغناء بها، فالصفة والموصوف كالشيء الواحد في المعنى؛ لأجل ذلك قدّم(راكضًا) وانتصُب بمقتضى الحالية، فلم يمنع هذا تقدّمه على فعله(جاء) مع إنّه أُبعد عن الأصل في إعرابه وعن كفاءته استغناء به عن الموصوف، فلما نُسيَ أصل الحال، فكذلك نُسيَ في التمييز، ولم أعرف رجلا قال: أنّ أصل الحال فاعلة، ولا هي نقلت من فاعل سوى هذا الرجل(سيبويه)[٥].

(١) ينظر: المقتضب: ٣ /٣٦، شرح عمدة الحافظ: ٤٨٦، شرح الرضي على الكافية: ٢/٧١، شفاء العليل: ٢/ ٥٥٩.

(٢) ينظر: التبيين، مسألة(٦٥): ٣٩٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٧٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٩٠.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٦٦، ٢٦٧.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

رابعًا: لو كان صحيحًا اعتبارُ الأصالة في عمدة كانت فضلة لصحَّ عدّها في فضلة جُعلت عمدة، ولمّا جاز للنائب عن الفاعل تقديمه على رافعه كما جاز له ذلك قبل الانَّابة، والأمر خلاف ذلك؛ لأنَّ حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعدّ حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور(١).

خامسًا: إنّ المنع لتقديم التمييز الذي ذُكر عند من أبطله مُرتَّب على أنّه فاعل في الأصل، وهذا في بعض صوره، بخلاف غيرها نحو:(امتلأ الكوزُ عسلًا)، وقوله تعالى:{وفجّرنا الأرضَ عيونًا}، وهذه الأمثلة دليل على قصور علة المنع؛ لضعفها في عامة الصور(٢).

سادسًا: إنّ الاعتداد بأصالة الفاعلية في إبطال تقديمه على عامله تُركت في:(أعطيتُ عمرًا درهمًا)، والأصل في (عمرٍو) فاعل، وعندما جُعل مفعولًا لم يُعد ما كان عليه من منع التقديم، وإنّما أجازوا له ما يمكن جوازه فيما لا فاعلية فيه أصلًا، فكذلك الواجب أنْ يفعلوا بالتمييز المذكور، وهذه الأوجه التي بيناها تثبت أنّ العامل إنْ كان فعلا متصرفا جاز تقديم التمييز عليه، وإنْ لم يجيزه سيبويه(٣).

وقد رُدّ على حجج أصحاب هذا المذهب من وجوه عدة:

أولًا السماع: كان الرد على ما استدلوا له من الشعر، أنّ البيت المنقول عن المخبّل السعدي رويَ الفعل بالياء المضمومة (يُطيبُ) فتكون كلمة(نفسًا) مفعولا به، بمعنى (طابَ الشيء وأطبته)، وهذه رواية الزجاج(٤)، أو أنّ(نفسًا) نُصِبت بفعل محذوف تقديره:(أعني نفسًا) فهي ليست تمييزا، وإنْ كان الشاهد على هذا الشكل فلا يُستشهد به على تقدّم التمييز، والجمهور يعدونه ضرورة، فهم ينشدونه(٥):

وَمَا كانَ نَفسًا بِالفِراقِ يُطيبُ.

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ٥/٢٣٩٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٦٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٩٠، تمهيد القواعد: ٥/ ٢٣٩٣.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن السّرى بن سهل الزجاج، صاحب كتاب المعاني في القرآن، والفرق بين المؤنث والمذكر، والرد على ثعلب في الفصيح، وفعلت وأفعلت،(ت٣١١هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢١٦، والأعلام للزركلي: ٣/ ٤٣.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٧٩، والايضاح العضدي: ٢٠٣، والتبصرة والتذكرة: ٣٢٠،٣١٩، وتوجيه اللمع: ٢١٢، والدرر اللوامع: ١/٥٣١.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

وقال أبو القاسم الزجاجي[١]: والتقدير في عجز البيت (وما كان تطيب نفسًا بالفراق)، فتكون(نفسي) اسم كان، وهذا ما دلَّ عليه المقام، والصحيح في رواية هذا البيت (وما كان نفسي بالفراق تطيب)[٢].

وما ذكره ابن مالك من قول الشاعر: (كميشٍ إذا عِطفاهُ ماءً تَحلَّبا)، سهو منه؛ لأنَّ لفظة (عِطفاهُ) مرفوعة بمحذوف فسره الفعل المذكور، وناصب التمييز هو المحذوف[٣]، كما في قوله تعالى:{إذا السماء انشقتْ}، وأمّا استشهاد ابن مالك في:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا.
ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إبْعَادِي الأَمَلَا وَما ارْعَوَيْتُ وَ شَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا.

فإنّهما ضرورة[٤]، وأمّا الرّد فيما يتعلق بالقياس فبما يأتي:

أولًا: إنّ المسموع من تقديم خاص بالشعر، ويجوز في التقديم ما لا يجوز من تقديمه في المنثور، وربما يكون مؤولا بإعراب آخر.

ثانيا: إنّ تشبيه التمييز ببعض الفضلات من باب مشابهة الأصول للفروع، فإذا حصل تشبيه الأصل بالفرع، فلا يمكن للفرع أنْ يحمل الأصل عليه من جميع وجوهه، لكن الذي يُحمل عليه الوجه الذي حصل التشبيه فيه، وإنّ تقدّم التمييز فيه زيادة بُعدٍ عمّا هو أصل، وقد حصل التشبيه بالمفعول من جهة النّصب لا من جهة جواز التقديم؛ لذلك وجب الامتناع[٥].

(١) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، نحوي ولغوي أصله من نهاوند ، ثم سكن بغداد، درس على يد أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج، ونسب إليه، من كتبه الجمل الكبرى ، واللامات في اللغة، وشرح مقدمة أدب الكاتب،(ت٣٤٠هـ). ينظر: نزهة الألباء:٢٦٥، بغية الوعاة:٢/٧٧، معجم المؤلفين:٥/١٢٣.

(٢) ينظر: الجمل للزجاجي: ٢٤٦، والايضاح العضدي: ٢٠٣، والتبيين، مسألة(٦٥): ٣٩٦.

(٣) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٢٦٦، والمقاصد النحوية: ٣/ ١١٨٥، ١١٨٦.

(٤) ينظر: التبيين، مسألة (٦٥): ٣٩٧، ومغني اللبيب: ٢/ ٥٣٤، والمقاصد النحوية:٣/ ١١٨٨.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن الفخّار (أطروحة دكتوراه): ٣/ ١٠٤٠.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

ثالثا: إنّ ما قاله عن أصالة فاعلية الحال ليست صحيحة؛ وذلك لأنَّ الحال لم تكن مطلقًا فاعلةً لا بلفظ ولا بأصل، وإنّما الأصل أنْ تكون تابعة لوصف في الرفع أو النّصب أو الخفض، وليس الحال راتبا لها قطعا، كالتمييز(١).

رابعًا: أمّا الكلام عن نائب الفاعل، فإنّ نيابته عن الفاعل من وجه لا يتناسب معه التقديم، وهو شَغْلُ الفعل به وبناؤه له، وتجعله كشيء واحد معه، ويمتنع حذفه، كذلك الفاعل فيما ذكر، على خلاف التمييز، فمشابهته للمفعول في النّصب خاصة، فشابه الفضلات في النّصب(٢).

خامسًا: إنّ مسألة كون التمييز فاعلا في الأصل، قد ثبت في كثير من مواضع العربية الحمل في ما لم يكن فيه سبب على ما فيه سبب، هذا إنْ كان الكل من باب واحد؛ ليجري الجميع على نهج واحد نحو:(تَعِدُ، ونَعِدُ، وأَعِدُ، ويَعِدُ)، و(يذَرُ مع يَدَعُ)، كما امتنع النعت للضمير من دون نعت للبيان حملا على ما امتنع نعته به، ونظير ذلك كثير(٣).

سادسًا: إنّ التمثيل بـ(أعطيتُ عمرًا درهمًا) ليس نظيرا لـ(طابَ عمرو نفسًا)؛ لأنَّ فاعلية(عمرو) في جملة (أعطيت) هي ليس لـ(أعطيت)، بل لـ(عطا، يعطو)، والفاعلية في (نفس) هي لـ(طاب)، فالفرق واضح بين ما صحّ إسناده إلى فعل من دون تغيير لذلك الفعل، وبين ما لا يمكن إسناده لهذا الفعل؛ لأنَّ الانتقال بالهمزة تمنع الفاعل أنْ يكون للفعل، فإنّ فاعلية (عمرو) في جملة (أعطيت...)، قد أُبطلت، فالصيغة التي جاء عليها لا تقبله على الفاعلية، بعكس فاعلية التمييز فإنّ الفعل يقبلها، فلا يجب أن تقارن جملة (طاب...) بجملة(أعطيت...)(٤).

والواضح في كلام المرادي أنّه وافق جمهور البصريين والكوفيين في عدم تقدّم التمييز على عامله، ودليل ذلك قوله: (قلت: لا يلزم من قلته ألّا يُقاس عليه)(٥).

(١) ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١٠٤٤ .
(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٦.
(٣) ينظر: المصدر السابق: ٣/ ٥٥٧ – ٥٥٨.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٩/ ٢٦٧– ٢٦٨
(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٧٣٧.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

والظاهر لدي من خلال ردود أصحاب المذهب الأول أنّ التقديم غير جائز، وما ورد من الشعر مؤول، يضاف إلى ذلك ما ذكره السيد البطليوسي قائلا:" إنّ البيت الذي أنشده المازني ومن وافقه لا حجة فيه من وجهين:

الأول: لم يُسمع هذا إلا في الشعر، وما ينفرد الشعر به لا يكون أصلا فيقاس عليه، إنّما يقال له ضرورة، وإنْ كنت قد جعلت هذا البيت حجة، فعليك أن تجعل قول الشاعر هذا حجة لجواز تعريف التمييز[١]، قوله[٢]:

رَأَيْتَكَ لِمَا أنْ رَأَيْتَ جِلادَنَا رَضِيَت وَطَبَتِ النَّفْس يا بَكرُ عَنْ عَمرو.

وكما لا نرى حجة في هذا البيت على جواز تعريف التمييز؛ لأنَّا جعلناه ضرورة، والبيت الذي استشهدتم به كذلك، فلمّا انفرد بهما في الشعر، فلِمَ فرقت بينهما[٣]؟

الثاني: رواية أبي إسحاق الزجاجي تفسد ما ادعيتموه، فقد نقل عنه:

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ.

وكذلك ما صححه ابن عصفور قائلا:" والصحيح في منع تقديمه أنّ العامل فيه ليس فعلا، فإنْ كان فعلا متصرفا، فالعامل فيه هو تمام الكلام، فلمّا جاز النّصب في (عشرين)، كذلك جاز النّصب بعد تمام الكلام[٤].

الخلاصة أو الخاتمة

١- اتباعه لمنهج الحوار الافتراضي ليس بالجديد، وإنّما كان قد استخدمه سابقوه من العلماء لإثارة قضية في موضع معين، غايتهم تعزيز الفهم وايصال المادة العلمية بطريقة تشدُّ الانتباه، وهو ما يسمى حديثًا في العلوم التربوية والنفسية بطريقة العصف الذهني، وهي مجدية بالفعل.

(١) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٦٧.

(٢) الرواية الصحيحة للبيت: رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النّفس يا قيس عن عمرو. من بحر الطويل، لراشد بن شهاب اليشكري، المفضليات(٨٧): ٣١٠، شرح ابن الناظم: ٧١، شرح ابن عقيل: ١/ ١٨٢.

(٣) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٦٧.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٢٨.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

٢- كان للشواهد القرآنية والقراءات والحديث النبوي الشريف، وكذلك أشعار العرب والأمثال الأثر الكبير في أدلة المرادي وحججه في المسائل النحوية,

٣- أورد المرادي عند شرحه لألفية ابن مالك كثيرًا من قضايا الخلاف النحوي والصرفي، والآراء التي قيلت فيها، رغبة منه في الوصول إلى الحقيقة، والراجح منها، فأكثر النقل عن سابقيه، فحفظ نصوصًا، وعنوانات لكتب لم تصل إلينا.

٤- استعماله المصطلحات النحوية البصرية؛ لأنّ مذهبه يتجه نحو مدرسة البصرة، فمن تلك المصطلحات التي شاع ذكرها(الإضمار، والتفسير، والظرف، والشرط، والوصف، والتأكيد، والنفي، والصلّة...).

٥- وردت آراء علماء البصرة في (توضيح المقاصد والمسالك) كثيرةً، ونجد المرادي دائمًا ما يقف إلى جانبها ويرجحها، في حين قلَّ ترجيحه لعلماء الكوفة، فقد ذكر أسماءً لنّحاة البصرة ما يزيد على ثلاثين نحويًا، ينعتهم أحيانًا بأصحابنا، أو الجمهور، أو البصريين.

٦- كثرة التنبيهات في كتابه هذا زادت على أربعمائة موضع.

المصادر والمراجع: References

القرآن الكريم.

١-أبو عبدالله ابن الفخّار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل (ت٧٥٤هـ): أطروحة دكتوراه، إعداد: حماد بن مُحَمَّد حامد الثمالي، إشراف: د. محمود مُحَمَّد الطناحي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) ،تح : د. رجب عثمان مُحَمَّد ، راجعه ، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م .

٣-أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: د. فخر صالح قدارة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

٤-الأصول في النحو، أبو بكر مُحَمَّد بن سهل النحوي البغدادي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥-أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد بن المختار الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، تح: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

٦-إعراب الألفية المسماة بتمرين الطلاب في صناعة الإعراب، خالد بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، راجعه: عزيز إيغزير، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت- لبنان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٧-إعراب القرآن الكريم، زين الدين أبو يحيى السنيكي زكريا بن مُحَمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تح: د. موسى علي موسى مسعود، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٨-الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي فارس الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان، ط ١٥، أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٩-أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن مُحَمَّد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، تح: د. محمود مُحَمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٠-إنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١١-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) ، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط٥، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٢-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢ هـ)، تح: د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية ، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

١٣-الإيضاح العضدي، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي(ت٣٧٧هـ)، تح: كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٤-الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تح: د. موسى بناي العليلي ، إحياء التراث الاسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م .

١٥-البحر المحيط في التفسير، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر للنشر – بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ .

١٦-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للنشر، صيدا – لبنان (د. ط).

١٧-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تح: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

١٨–التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصَّيمري(ت أواخر القرن الرابع هـ)، تح: د. فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدين، دار الفكر للنشر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

١٩–التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ)، تح: علي مُحَمَّد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.

٢٠–التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي، محب الدين (ت٦١٦)، تح: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .

٢١–التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي(ت٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ –٢٠٠٢م .

٢٢–تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن احمد المعروف بناظر الجيش(٧٧٨هـ)، تح: علي محمد فاخر، و د. جابر محمد البراجة، و د. إبراهيم جمعة العجمي، و د. جابر السيد مبارك، و د. علي السنوسي محمد، و د. محمد راغب نزَّال، دار السلام ، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٢٣–توجيه اللمع ، أحمد بن الحسين بن الخباز(ت٦٣٩هـ) ، شرحَ كتاب اللمع، لأبي الفتح ابن جني، تح: د. فايز زكي مُحَمَّد دياب، دار السلام، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.

٢٤–توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

٢٥–الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبدالرحيم صافي (ت١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق، سوريا، مؤسسة الإيمان، بيروت– لبنان، ط ٤، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

٢٦–الجمل، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، صححه: أ.د. مُحَمَّد ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، خزانة الكتب العربية، الجزائر، ١٩٢٦م.

٢٧–حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مُحَمَّد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م .

٢٨–الحلل في شرح أبيات الجمل، لأبي مُحَمَّد عبدالله بن مُحَمَّد ابن السيّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تعليق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

٢٩-خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٣٠-الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجّار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، ط٤، ١٤٤٣هـ – ٢٠١٠م .

٣١-الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد مُحَمَّد الخراط، ط ٢، دار القلم للنشر ، دمشق، ٢٠٠٣م .

٣٢-الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي(ت ١٣٣١هـ)، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م.

٣٣-ديوان المخبل السعدي، جمع وشرح وتحقيق: د. مُحَمَّد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٣٤-شرح ألفية ابن معطي (ت ٦٢٨هـ)، تح: د.علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

٣٥-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبدالله بدر الدين محمّد ابن الإمام جمال الدين محمّد بن مالك(ت٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السّود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

٣٦-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٣٧-شرح الآجرومية، خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ)،تح: د.حايف النبهان، دار الظاهرية، ط ١، ١٤٣٨هـ–٢٠١٧م.

٣٨-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني الشافعي (ت٩١٨هـ تقريبا)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م .

٣٩-شرح التسهيل للمرادي، الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي(ت٧٤٩هـ)، تح: محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان – المنصورة – مصر، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

٤٠–شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

٤١–شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي(ت٦٨٤–٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس– بنغازي، ط٢، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨ م.

٤٢–شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني(ت ٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

٤٣–شرح اللمع، أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري الأسدي(ت٤٥٦هـ)، تح: د. فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

٤٤–شرح المفصل، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٤٥–شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشَلَوبين(ت٦٥٤هـ)، تح: د. تركي بن سهو بن نزّال العتيبي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

٤٦–شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ)، تح: د. موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

٤٧–شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله جمال الدين(ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبدالرحمن السيد، د. مُحَمَّد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٤٨–شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ)، تح: د. سلوى مُحَمَّد عمر عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٩هـ.

٤٩–شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن مُحَمَّد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه، فواز الشعَّار ، إشراف، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.

٥٠–شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ)،أبو زكريا يحيى بن علي بن مُحَمَّد الشيبانيّ التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، دار القلم – بيروت.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

٥١-شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، دمشق، ١٩٦٦م.

٥٢-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ)، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ط١، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

٥٣-شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تح : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب، بيروت – لبنان ، ط١، ٢٠٠٨م.

٥٤-شرح هاشميات الكميت ابن زيد الأسدي، تفسير: أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تح: د. داود سلوم، و د. نوري حمودي القيسي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٥٥-شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي(٧٧٠هـ)، تح: د. الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرّمة، ط١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

٥٦-علل النحو ، مُحَمَّد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تح: د. محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش ، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية ، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٥٧-الغرة في شرح اللمع، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان(ت٥٦٩هـ)، تح: د. فريد بن عبد العزيز الزّامل السُّليم، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

٥٨-الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨م.

٥٩-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت٥٣٨هـ)، تح :عبدالرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٦٠-الكُنَّاش في فنّي النَّحو والصَّرف، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيّوبي الشهير بصاحب حماة(ت٧٣٢هـ)، تح: د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٦١-اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، ج١، تح: د. غازي مختار طليمات، ج٢، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان، دار الفكر، دمشق– سورية ، ط١، ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م .

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

٦٢-اللّمحة في شرح الملحة، أبو عبدالله شمس الدين مُحَمَّد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م .

٦٣-مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٦٠م.

٦٤-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنى الموصلي(ت٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

٦٥-المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد ابن الخشّاب(ت٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

٦٦-المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت ٧٦٩ هـ) ، تح : د. مُحَمَّد كامل بركات ، جامعة ام لقرى ، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م .

٦٧-المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٦٨-المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، تح: د. شريف عبدالكريم النّجار، دار عمار، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٦٩-المطالع السعيدة في شرح الفريدة، لجلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد ، ١٩٧٧م.

٧٠-معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٧١-معجم الأدباء- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٧٢-معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة الدمشق (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي .

٧٣-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك / مُحَمَّد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2025)

٧٤-المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط١، ١٩٩٣م .

٧٥-المفضليات، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، و عبدالسلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م.

٧٦-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، ج١، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ج٢، تح: د. محمد إبراهيم البنا، ج٣، تح: د. عياد بن عيد الثبيتي، ج٤، تح: د. محمد إبراهيم البنا/ د. عبدالمجيد قطامش، ج٥ وج٦، تح: د. عبدالمجيد قطامش، ج٧، تح: د.محمد إبراهيم البنا/ د. سليمان بن إبراهيم العايد/ د. السيد تقي، ج٨، تح: د. محمد إبراهيم البنا، ج٩، تح: د. محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية – مكة المكرَّمة ، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٧٧-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، بدرالدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت٨٥٥)، تح: د.علي مُحَمَّد فاخر، د. أحمد مُحَمَّد توفيق السوداني ، د. عبد العزيز مُحَمَّد فاخر، دار السلام، الاسكندرية، القاهرة ، مصر، ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م.

٧٨-المقتضب، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة– مصر، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٧٩-نحو العربي، د. إبراهيم إبراهيم بركات، دار الكتب والوثائق القومية، دار النشر للجامعات، مصر، ط١، ١٤٠٨هـ – ٢٠٠٧م .

٨٠-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط ٣، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٨١-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١ .

٨٢-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ج ١، ٢، ٣، ٦،د.ط، ١٩٠٠م، ج٤، ط١، ١٩٧١م، ج ٥، ٧، ط١، ١٩٩٤م.

Doi:10.37940/RJIS.2025.2.1.17